

عقدت اجتماعها بحضور الحريص

«الأولويات»: بانتظار الرأي الحكومي في بعض القوانين للانتهاء منها وإدراجها على جدول أعمال المجلس

عقدت لجنة الأولويات اجتماعاً أمس تم خلاله سماع الرأي الحكومي في عدة قوانين تم وضعها خاصة بجائحة كورونا أولها قانون الإجراءات ، وذلك بحضور وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة مبارك الحريص.

وقال الفضل في تصريح صحفي بمجلس الأمة إن الجوانب الأخرى للقانون وهي الجوانب الصناعية والتجارية تنتظر اللجنة التشريعية الانتهاء منها وكذلك تنتظر رأي المجلس الأعلى للقضاء.

وأشار الفضل إلى أن مشروع القانون بشأن تأجيل الأقساط المستحقة على صندوق المتعثرين ودعم الأسرة الذي تمت الموافقة عليه جازم ، إضافة إلى تعديل قانون المرافعات المدنية والتجارية الإلكترونية.

وأكد أن القانون سوف يكون أولوية حسب طلب الحكومة. لافتاً إلى أن هناك قوانين أخرى منها قانون التوثيق ومخاصمة القضاء والتأمين إعادة النظر كمدولة ثانية بخلاف قانون حق الإطلاع الذي أصبح جاهزاً وموجود على جدول الأعمال.

وبين الفضل أن الجلسة القادمة مدرج على جدول أعمالها استجوابات ولا تعلم عن رغبة الحكومة بالتأجيل من عدمه.

وأشار إلى أنه في اجتماع قادم لمكتب المجلس سيتم إحالة جميع هذه القوانين التي ابتغنا بها الحكومة بالأولوية



جانب اجتماع لجنة الأولويات البرلمانية

بالتدخل المباشر على غرار ما هو حاصل في الدول الأوروبية بدلاً من انتظار المواطنين إعلان مشاكلهم خاصة وأن العنق المالي لأصحاب المشاريع الصغيرة لا يحتل التأخير بعد غيابهم عن العمل لمدة أربعة أشهر أي منذ الأزمة التي أدت إلى غياب الدخل وتراكم الإيجارات.

وأشار إلى أن أهم قانونين لأصحاب الأعمال الصغيرة هما قانوني الرواتب والإيجارات. معتبراً أن المعالجة الحكومية ليست على المستوى المطلوب ونون أي حماية للعمالة بالقطاع الخاص.

ورأى أن قانون التوافق بين رب العمل والعمال معيب وليس متكافئاً كما تدعي الحكومة وموجود باللجنة المالية وتحاول الحكومة تعديله، مؤكداً أن عدم معالجته للمتضررين جعل القانون عائق ولم يتم الانتهاء منه القرار.

وطالب الفضل بضرورة الانتباه للجانب التحفيزي، لافتاً إلى أن دعم البنوك ليس كافياً خاصة وأن البنك المركزي لم يطلع على تبعاات تأجيل الأقساط والتأخر في المستقل.

ورأى أنه في حال إصدار قانون للإيجارات بالزام المواطن بعدم الحصول على الإيجارات لمدة معينة خلال الأزمة سيترتب عليه التزامات مالية بترافق مع البنوك. متسائلاً أين دور الدولة في ذلك؟ وهي الضامن في هذه الحالة.

كورونا الذي تقدمت به وزيرة الشؤون وبالتالي لم تتم دعوة وزير المالية.

وبين الفضل أن الإجراءات التي أعلنت عنها الحكومة هي إجراءات سطحية لتسهيل عملية الإقراض لدى البنوك ولكن لم تذهب الحكومة للبنك لمعرفة آلية سير منح هذه القروض إن كانت تتم بيسر أم لا ولم تستفسر عما يعيق المواطن من الحصول عليها.

وأكد الفضل أن فائدة القروض منخفضة لكن الحصول على القرض إجراء صعب للغاية وبالتالي نحن لا نزال في المربع الأول كما كنا، وطلب الحكومة

والخاص بجائحة كورونا بحضور محافظ البنك المركزي د. محمد الهاشل.

وأشار الفضل إلى أن مداخلته الهاشل جاءت حول كيفية دخول البنك المركزي كمنفذ في حزمة التحفيز الاقتصادي، وكذلك تحدثت وزيرة الشؤون مريم العجيل عن القانون وكذلك وزير التجارة والصناعة خالد الروضان مدير عام مؤسسة التأميمات الاجتماعية مشعل العثمان، وأوضح الفضل أن ما لفت انتباهه هو غياب وزير المالية، إلا أنه علم بعد ذلك أن هذا الاجتماع خصص فقط للحديث عن قانون جائحة

صدقت على محاضر الاجتماعات الثلاثة السابقة «حقوق الإنسان» تقرر زيارة السجن المركزي والإبعاد ومحاجر مخالفتي الإقامة والجلب والمهولة



جانب من اجتماع لجنة حقوق الإنسان البرلمانية

وبين أنه بات من الضروري مراعاة (البدون) خصوصاً الموجودين بالصفوف الأمامية وتمديد بطاقاتهم الأمنية ومنح كل أبناء هذه الفئة حقوقهم الإنسانية المستحقة خصوصاً في التعاملات المصرفية.

وأشار إلى أنه تقدم ومجموعة من النواب بتشكيل لجنة تحقيق برلمانية بشأن قضية تجار الإقامات والاتجار بالبشر وهي تعتبر من اختصاصات لجنة حقوق الإنسان وقد وضعناها ضمن أولويات اللجنة منذ بداية تشكيلها.

الأحد المقبل خاصة بعد ما أثير حول انتشار مرض كورونا فيه.

وأضاف أنه تم الطرق لموضوع العفو ومعايير السدي يشكر عليه سمو الأمير، وسيتم دعوة اللجنة المختصة بالعفو لمناقشتهم حول معايير العفو وبحث توسعة هذه المعايير نتيجة للأوضاع الراهنة كما سيتم تزويدهم بتوصيات لجنة حقوق الإنسان.

ولفت الدمشقي إلى أن هناك عوائل في سجن الإبعاد ومحاجر مخالفتي الإقامة يجب إنهاء معاناتهم بالتعاون مع وزير الداخلية ووكيلها.

قشرت لجنة حقوق الإنسان في اجتماعها أمس زيارة السجن المركزي وسجن الإبعاد ومحاجر مخالفتي الإقامة وبعض المناطق المعزولة كالجليب والمهولة.

وقال رئيس اللجنة النائب د. عادل الدمشقي في تصريح بمجلس الأمة إن اللجنة صدقت على محاضر الاجتماعات الثلاث السابقة ، خاصة ما يتعلق بأولوياتها والتي تضمنت قضية تجار الإقامات والاتجار بالبشر ومراجعة القوانين المتعلقة بالحريات . وأكد أنه سيتقدم بطلب لزيارة السجن المركزي يوم

في إطار التعاون مع جميع المؤسسات الرسمية المسؤولة

البلدية: نسخر كل إمكانياتنا لدعم ومساندة الجهات الحكومية



الشيخة أمثال الأحمد توجه العاملين بالبلدية



بلدية الكويت

إنذاراً وتعهيدات لبقالات واسواق مركزية للإلتزام بقرار مجلس الوزراء ووزارة الصحة ولوائح البلدية والكشف على 128 من الأسواق الموازية ، تحرير 150 مخالفة لأنشطة أخرى ، غلق 13 نشاطاً آخر، توجيه 90 إنذاراً وتنبيهاً فضلاً عن تحرير 28 مخالفة متنوعة، غلق 24 محلا. وأضافت بأنه تم رفع 158 مركبة مهمله وسكراب، ووضع 104 ملصقا على سيارات مهمله ، الإفراج عن 4 سيارات ، فضلاً عن غسيل وتعقيم 142499 حاوية مخلفة الأحجام وسلال فضلاً عن تحرير 22 تقرير ميدانية.

توجيه 236 إنذاراً وتعهيدات وتحرير 28 مخالفة وغلق 24 محلاً غسيل وتعقيم 142499 حاوية مخلفة الأحجام وسلال بالمناطق السكنية

ضمن الإجراءات الاحترازية والوقائية التي إتخذتها البلدية تجنباً لانتشار فيروس كورونا المستجد ، أوضحت البلدية بأن الجولات الميدانية التي قام بها الفريق الرقابي بالأحمد خلال الفترة من 2020/5/1 حتى 2020/5/31 أسفرت عن الكشف على 790 بقالة ، تحرير و توجيه 236

لدى مساندة الجهات الحكومية الأخرى.

في ظل الجهود التي تبذلها بلدية الكويت لمجابهة تداعيات فيروس كورونا المستجد بناءاً على القرارات والتعاميم التي أصدرها مدير عام بلدية الكويت م.أحمد المنقوشي تنفيذاً للقرارات التي أصدرها مجلس الوزراء الموقر وقرارات وزارة الصحة

سحرت بلدية الكويت ألياتها ممثلة بفريق الطوارئ المركزي وإدارتي النظافة النظافة واشغالات الطرق بمحافظتي العاصمة وحولي بالتعاون مع رئيسة مركز العمل التطوعي الشبيخة أمثال الأحمد في سبيل توفير " تناكر " المياه للأمين عطفية ري مزارع واشجار شارع الخليج العربي على طول امتداده في محافظتي العاصمة وحولي .

والسارت البلدية التي قيام فريق الطوارئ المركزي وإدارتي النظافة العامة واشغالات الطرق بمحافظتي العاصمة وحولي بتوفير " تناكر مياه في ظل

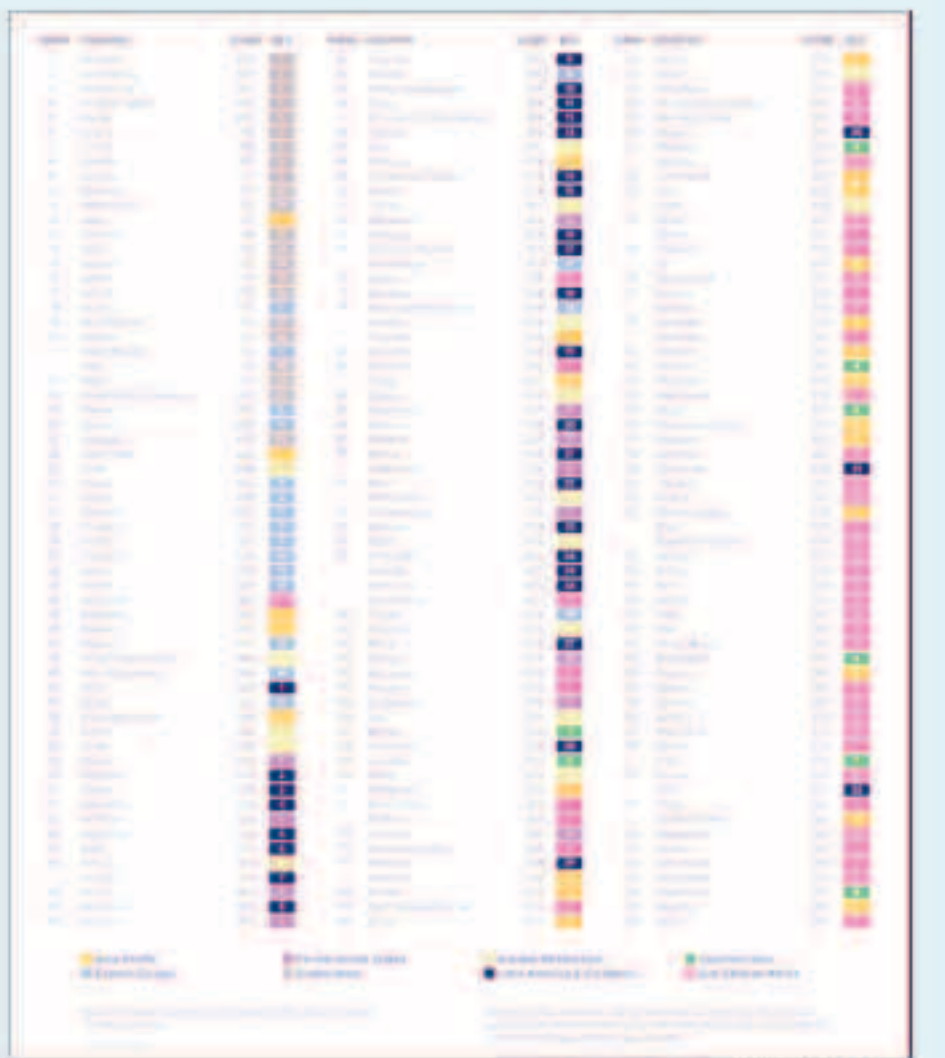


نظرة لتلال



.. ومتحددة الي وسائل الاعلام

الكويت الثانية عربياً في مؤشر الأداء البيئي



المؤشر البيئي

وحيوية النظام البيئي وكل ما يتعلق بالاستدامة. وجاءت دولة الإمارات العربية المتحدة في المركز الأول عربياً والـ 42 عالمياً والأردن في المركز الثالث عربياً والـ 48 عالمياً.

بعد أن كان مركزها الـ 61 في التصنيف السابق. وحلت الكويت في المركز الثاني عربياً والـ 47 عالمياً في مؤشر الأداء البيئي لعام 2020 ويركز على مؤشرات الصحة البيئية

سجلت الكويت قفزة نوعية بمؤشر الأداء البيئي العالمي الصادر عن مركز البيئة التابع لجامعتي ييل وكولومبيا متبونة المركز الـ 47 من مجموع 180 دولة خاضعة للتقييم

.. وبالمركز الثاني في «السلام العالمي» لعام 2020

صدر مؤشر السلام العالمي لعام 2020 وجاءت الكويت في المركز 39 عالمياً والثانية عربياً من 163 دولة في مؤشر السلام العالمي وذلك بارتفاع

5 مراكز عن السنة الماضية. ويعد مؤشر السلام الذي أنتجه معهد الاقتصاد والسلام "IEP" للقياس الرائد في العالم.